الدراســـات العليـــا
قسم الاقتصـــــــاد

دورالانفاق العام في تحسين العدالة المكانية بالتطبيق علي محافظات جمهورية مصر العربية

The role of public spending in improving the justice spatial application to the governorates of Arab Republic of Egypt

رسالة مقدمة للحصول علي درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد
رباب حسين عبدالرازق حمّـاد

إشـــراف

أ.د/ إيمان هاشم
أستاذ الاقتصاد
كلية التجاره –جامعة عين شمس

د/ مروه نصّـــار
مدرس الاقتصاد
كلية التجاره–جامعة عين شمس

٢٠١٩م –١٤٤٠هـ

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

رسالة ماجســتير

اسم الطالب : **رباب حسين عبدالرازق حمّـاد**.
عنوان الرسالة : **دورالانفاق العام في تحسين العدالة المكانيـة بـالتطبيق علـي محافظـات جمهوريـة مصر العربية .**

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

١- الأستاذ الدكتور / إيهاب عز الدين نديم **(رئيســـــــاً) .**

٢- الأستاذ الدكتور/ خلود حسام حسنين **(عضـــــــواً) .**

٣- الأستاذ الدكتور / إيمان هاشم **(مشرفـــــــاً) .**

تاريخ المناقشة : / /

الدراسات العليا :

ختم الإجازة : **أجيزت الرسالة بتاريخ : / /**

موافقة مجلس الكلية : **موافقة مجلس الجامعة :**

/ / / /

إهـداء

إلي قدوتي الأولي ومبعث إبتسامتي

" والدي الغالي "

إلي من تحمل همي ودعاؤها سر توفيقي

" والدتي الحنونه "

إلي داعمي في مسيرتي وخيره الناس

" زوجي الحبيب "

إلي عضدي وسندي في هذه الحياه

" أخواتي "

إلي روح أستاذي ومعلمي الدكتور : إبراهيم نصّار

الباحثه

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

يطيب لى أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان والإمتنان إلى الأستاذ الدكتور / إيمان هاشم علي مساعدتها لي ونصائحها الغالية التى أضاءت لى طريق العلم ويسرت لى جل الصعاب، بالإضافة إلى تشجيعها المستمر وسعة صدرها وذلك على الرغم من أعبائها ومسئولياتها الكثيرة ، فلها منى وافر العرفان والإمتنان، وجزاها الله خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور / إيهاب نديم لقبوله الإشتراك فى لجنة الحكم والمناقشة مما يثرى المناقشة، وتخصيص جزء من وقته الثمين لتقييم هذه الدراسة وذلك على الرغم من أعبائه ومسئولياته الكثيرة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ خلود حسام حسنين على مشاركتها فى مناقشة وتقييم هذه الدراسة .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتوره / مروه نصّار على مشاركتها فى الإشراف علي هذه الرساله ونصائحها الغاليه ، وتخصيص جزء من وقتها الثمين لتقييم هذه الدراسة .

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل أساتذتى فى قسم الاقتصاد بالكلية فلهم منى جزيل الشكر والتقدير.

الباحثه

قائمة المحتويات

الموضوع	م
مقدمة	
الفصل الأول	
مفهوم العدالة المكانية	١
المبحث الأول : تعريف العدالة المكانية	٢
• تعريف العدالة المكانية	
• تطور العدالة المكانية	
• العدالة المكانية وبعض الآراء التي تناولتها	
• أدوات قياس عدم المساواه المكانيه وأساليب التقييم	
• دراسه تحليله لأوضاع العدالة المكانية حول العالم	
المبحث الثانى : مفهوم وأدوات السياسة المالية وعلاقتها بتحقيق العدالة المكانية	٢٣
• تعريف السياسة المالية	
• أدوات واهداف السياسة المالية	
• تطور السياسة المالية	
• السياسة المالية كأداه للتنميه	
• السياسة المالية وعلاقتها بالدول الناميه والمتقدمه	
الفصل الثانى	
العدالة المكانية في مصر	٤٤
المبحث الأول : أساليب قياس العدالة المكانية في مصر	٤٥
اولا: أوضاع العدالة المكانية في مصر وكيفيه قياسها	
ثانياً : علاقة العدالة المكانية بالأهداف الإنمائيه	
ثالثاّ : العدالة المكانية ومشكلات القياس	
المبحث الثانى : تطور العدالة المكانية في مصر خلال الفتره (٢٠٠٠- ٢٠١٧)	٥٩

الموضوع	م
الفصل الثالث	
الأساليب المقترحه لتحسين أوضاع العدالة المكانية	١٤٠
المبحث الأول : معوقات تحسن العدالة المكانية في مصر	١٤١
• العدالة المكانية ومعوقتها ودور التنمية الاقتصادية في تحسين أوضاعها	
• العدالة المكانية وعلاقتها بالرفاه الاجتماعيه في مصر	
المبحث الثانى : آليات تحقيق العدالة المكانية في مصر	١٥٢
• دور سياسات علاج الفقر في تحسين أوضاع العدالة المكانية في مصر	
• دور سياسات البعد الإجتماعي في تحسين أوضاع العدالة المكانية في مصر	
النتائج والتوصيات	١٦٩
خاتمة	١٧٤
قائمة المراجع	١٧٥
الملحق الإحصائي	١٨٧
الملخص باللغه العربية	
المستخلص العربي	
ملخص الرسالة باللغة الإنجلزية	
المستخلص باللغة الإنجلزية	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	تقديرات خط الفقر ونسبة الفقراء فى إجمالى الجمهورية خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠- ٢٠١٦/ ٢٠١٧).	٤٩
٢	أعداد السكان والكثافة المؤهلة فى محافظات مصر.	٦١
٣	التوزيع العددى والنسبى للسكان المصريين بمحافظات الجمهورية (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ – ٢٠١٦ / ٢٠١٧).	٦٣
٤	التوزيع العددى والنسبى للسكان المصريين بمحافظات الجمهورية إناث وذكور (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ – ٢٠١٦ / ٢٠١٧).	٦٥
٥	أعداد المواليد طبقا لمحافظات جمهورية مصر العربية عام (٢٠٠٥/٢٠٠٦- ٢٠١٦/ ٢٠١٧).	٦٨
٦	أعداد الوفيات طبقا لمحافظات جمهورية مصر العربية عام (٢٠٠٥/٢٠٠٦- ٢٠١٦/ ٢٠١٧).	٧٠
٧	الزيادة الطبيعية فى أعداد المواليد والوفيات طبقا لمحافظات جمهورية مصر العربية عام (٢٠٠٥/٢٠٠٦- ٢٠١٦/٢٠١٧).	٧٢
٨	التوزيع النسبى للإستثمارات العامة على مستوى الأقاليم الاقتصادية فى خلال خطة الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٧).	٧٤
٩	الإستثمارات المخصصة الموزعة على محافظة مصر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٧) قيم ونسب.	٧٦
١٠	حجم الإستثمارات الموجهة إلى قطاع التعليم خلال (٢٠٠٥- ٢٠١٧).	٧٨
١١	بعض المؤشرات التعليمية الموزعة على المحافظات خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٧).	٨٠
١٢	أعداد الأميين موزعة على محافظات مصر للشريحة العمرية ١٥ سنه فأكثر طبقا للاعوام (٢٠٠٠- ٢٠٠٥- ٢٠١٧).	٨٢
١٣	نسب الأمية موزعة على محافظات مصر للشريحة العمرية ١٥ سنه فأكثر طبقا للاعوام (٢٠٠٠- ٢٠٠٥- ٢٠١٧).	٨٤
١٤	نسبة الأميين موزعة على محافظات مصر للشريحة العمرية ١٥ سنه فأكثر طبقا للنوع والتعداد عام (٢٠٠٥- ٢٠١٧).	٨٦
١٥	حجم الإستثمارات الموجهة إلى قطاع الصحة خلال (٢٠٠٥- ٢٠١٧).	٨٨
١٦	بعض المؤشرات عن قطاع الصحة خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٧).	٩٠
١٧	بعض المؤشرات عن قطاع الصحة خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٧).	٩٢
١٨	معدلات الفقر فى إجمالى محافظات الجمهورية أعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٥	٩٤

	٢٠١٧) (%).	
١٩	معدل البطالة (١٥ سنه فأكثر) موزعة على محافظات مصر (%).	٩٦
٢٠	تقديرات قوة العمل (١٥ سنه فأكثر) موزعاً على إجمالى الجمهورية أعداد متفرقة(٢٠٠٠- ٢٠٠٥- ٢٠١٧).	٩٨
٢١	تقديرات المشتغلين (١٥ سنه فأكثر) طبقا لفئات السن فى إجمالى الجمهورية سنوات متفرقة(٢٠٠٠- ٢٠٠٥-٢٠١٧).	١٠٠
٢٢	تقديرات المتعطلين (١٥ سنه فأكثر) طبقا لفئات السن فى إجمالى الجمهورية سنوات متفرقة (٢٠٠٠- ٢٠٠٥- ٢٠١٧).	١٠٢
٢٣	تقديرات المتعطلين (١٥ سنه فأكثر) طبقا لفئات السن فى إجمالى الجمهورية سنوات متفرقة (٢٠٠٠- ٢٠٠٥- ٢٠١٧).	١٠٤
٢٤	توزيع المبانى العادية للسكن لمحافظات الجمهورية طبقا للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشات (٢٠٠٠- ٢٠٠٥- ٢٠١٧).	١٠٥
٢٥	توزيع المبانى العادية للسكن بالمحافظات طبقا لعدم إتصال المبنى بالمياه أعداد متفرقة (٢٠٠٠- ٢٠٠٥- ٢٠١٧).	١٠٧
٢٦	عدد المبانى العادية للسكن بالمحافظات طبقا لإتصال المبنى بشبكة الصرف الصحى أعداد متفرقة (٢٠٠٠- ٢٠٠٥- ٢٠١٧).	١٠٩
٢٧	عدد المبانى العادية للسكن بالمحافظات غير متصلة بشبكة الصرف الصحى أعداد متفرقة(٢٠٠٠- ٢٠٠٥-٢٠١٧).	١١١
٢٨	توزيع المبانى العادية للسكن بالمحافظات طبقا لإتصال المبنى بالكهرباء أعداد متفرقة(٢٠٠٠- ٢٠٠٥- ٢٠١٧).	١١٣
٢٩	توزيع المبانى العادية للسكن بالمحافظات طبقا لعدم إتصال المبنى بالكهرباء أعداد متفرقة(٢٠٠٠- ٢٠٠٥- ٢٠١٧).	١١٥
٣٠	إجمالى عدد محطات المياه النقية المنتجة التابعة لشركات المياه (٢٠٠٥- ٢٠١٧).	١١٧
٣١	التوزيع العددى والنسبى لعدد الأسر والأفراد ومتوسط حجم الأسرة بمحافظات الجمهورية لتعدادى (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ – ٢٠١٦ / ٢٠١٧).	١١٩
٣٢	نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للمياه لمحافظات الجمهورية (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ – ٢٠١٦/٢٠١٧).	١٢١
٣٣	نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحى لمحافظات الجمهورية (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ – ٢٠١٦/٢٠١٧).	١٢٣
٣٤	نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء لمحافظات الجمهورية (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ –	١٢٥

	٢٠١٧/٢٠١٦).	
٣٥	ترتيب بعض المحافظات طبقا لحجم الاستثمار الموجهه إلي قطاع الصحة ومقارنتها ببعض المؤشرات الاقتصادية (٢٠٠٥- ٢٠٠٦).	١٢٧
٣٦	ترتيب بعض المحافظات طبقا لحجم الاستثمار الموجهه إلي قطاع الصحة ومقارنتها ببعض المؤشرات الاقتصادية (٢٠١٤- ٢٠١٥).	١٢٩
٣٧	ترتيب بعض المحافظات طبقا لحجم الاستثمار الموجهه إلي قطاع التعليم ومقارنتها بنسب الأمية (٢٠٠٥-٢٠٠٦).	١٣١
٣٨	ترتيب بعض المحافظات طبقا لحجم الاستثمار الموجهه إلي قطاع التعليم ومقارنتها بنسب الأمية (٢٠١٦-٢٠١٧).	١٣٣
٣٩	تطور مؤشر جينى فى بعض البلدان العربية(٢٠٠٠-٢٠٠٥-٢٠١٥).	١٦٧

قائمة الأشكال

رقم الشكل	بيان	رقم الصفحة
١	معامل جيني للولايات المتحده الإمريكيه (٢٠٠٠- ٢٠١٦)	١٨
٢	معامل جيني للصين (٢٠٠٠- ٢٠١٦)	١٩
٣	منحنى كوزنتس	٢٠
٤	نسبة الفقراء عند ١,٩ دولار فى اليوم (% فى السكان) فى مصر خلال الفتره (٢٠٠٠-٢٠١٥) .	٥١
٥	نسبة الفقراء عند ١,٩ دولار فى اليوم (% فى السكان) فى الصين خلال الفتره (٢٠٠٠-٢٠١٥) .	٥٢
٦	توزيعات معامل جينى الحضرية والريفية فى مصر عام (٢٠٠٩-٢٠١٠)	٥٧
٧	تطور معامل جينى لمصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥).	٥٨
٨	الآراء حسب الشرائح العمرية للدخل بشأن التسامح مع التفاوت فى عامى ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩/٢٠٠٨.	١٥٠
٩	نسبة الفقراء فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٤).	١٦٠
١٠	الإنفاق على الصحة فى مصر خلال الفتره (٢٠٠٦/٠٠٥- ٢٠١٣/ ٢٠١٤) .	١٦٤
١١	الإنفاق على التعليم فى مصر خلال الفتره (٢٠٠٦/٢٠٠٥- ٢٠١٣/ ٢٠١٤).	١٦٥

مقدمة الرسالة

مقدمة الرسالة

أصبحت قضية عدم المساواة المكانية مع بدايه الألفيه الجديده تشغل جميع الاقتصادين والسياسين ذلك بما حظي به العالم من الانفتاح الاقتصادي والتجاري والسياسي أي ما يسمي ب (العولمه) واعتمدت قضيه عدم المساواة فى ارتفاع معدلاتها علي سوء توزيع الدخل القومي واختلاف جوده الحياه وسوء توزيع الخدمات كل هذا ولّد نسب مرتفعه من غياب العدالة المكانية وبالتالى أثرت سلبيا علي الاستقرار القومي والتنمية الاقتصادية.

وتظهر العولمة والتقدم التكنولوجى توصيفاً جديداً للبيانات وتحليل للعديد من السياسات وفهم الأسباب وراء غياب العدالة المكانية وعلى الرغم من كل هذا التقدم الذى يتيح الفرص لتوافر البيانات إلا ان المنطقة العربية وخاصة مصر مازالت بعيده كل البعد عن التقدم المحرز فى القدره علي الحصول علي بيانات دقيقه التى تسمح لنا بتحليل دقيق وحديث حول عدم المساواة ، وتطور الأمر ليصبح فهم وقياس ومحاولة استصئال عدم المساواة من اولويات صانعى السياسات خاصة عقب الانتفاضات الشعبية والتي جاء منها (تحقيق المساواة) .

وتتمتع المنطقة العربية ومنها مصر بنمو اقتصادي كبير ولكنه متقلب يُعتمد فيه على الانتاج الجيد ولكن لا يراعى فيه احتياجات الفقراء ويعمل ذلك على زيادة اعدادهم وهذا ما يعكسه معامل جيني الذي يعبر عن مدي غياب العدالة المكانية في مصر ، لذلك أصبح الأمر أكثر تعقيداً فى العلاقة بين (عدم المساواة والنموالاقتصادي) ، وقد أثبتت العديد من الدراسات ان العدالة المكانية لا تتحقق الا من خلال معدلات منخفضة من البطالة والفقر وعدالة في توزيع الدخل بين الأفراد ومن ثم التوزيع المتكافئ لموارد الدولة ولذلك نستنتج ان العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة المكانية (علاقة طردية) ذات اتجاهين فتحقيق العدالة المكانية يؤثر إيجابياً علي تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي يساعد علي تحسين اوضاع العدالة المكانية ، ولكن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي شرط ضروري وليس كافي لتحقيق العدالة المكانية . كما ان تحسين نوعيه الحياة فى البلدان النامية ومنها مصر يعتمد على مدي تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي كأداة هامة للحد من الفقر وتخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار فى اليوم الواحد وتحسين أوضاع عدم المساواة .

مشكلة البحث:

ان العولمه ظاهرة اقتصادية حديثة اجتاحت جميع بلاد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين حتي الان ، حيث انها اثرت علي التجاره وحجم الاستثمارات الموجهه والتدفقات الماليه بشكل كبير ومن هنا ارتبطت العولمه بالعدالة المكانية في العالم، حيث انها ادت إلي زياده عدم المساواه المكانية .

وظهر غياب العدالة المكانية في الدول الناميه بشكل كبير حيث انها اثرت علي مستويات دخول الأفراد ، التعليم، الصحه ، وارتفاع معدلات الفقر . علي الرغم من برامج التنميه الإقليميه والحضريه المتبعه في الدول الناميه ولازال قياس العدالة المكانية في الدول الناميه ضيق الأفق وعلينا ان نسعي إلي استخدام طرق للقياس اوسع نطاقا وعلي صانعي السياسات الاستجابه إلي طرق محتلفه لتحديد وقياس حجم العدالة المكانية خاصه في الدول الناميه .

وتعتبر قضيه عدم المساواه المكانية مرتبطه إرتباطا قويا بالمناطق الريفيه والحضريه في جميع انحاء العالم ، حيث ان المناطق الريفيه والمهمشه تعاني من ارتفاع كبير في معدلات الفقر وانخفاض في حجم الاستثمارات الموجهه اليها وتدهور المؤشرات الاقتصادية والإجتماعيه ، لذلك كانت توجهات الباحثين في قياس عدم المساواه محدوده بسبب ان معظمهم إعتمد علي الدخل كمعيار لقياس عدم المساواه المكانية ولكنه علي المستوي الكلي لايرصد الكثير عن عدم المساواه المكانية ، لذلك سنتناول مشكله البحث هنا من زاويه مختلفه فهي تكمن في دراسه طبيعه العلاقه بين السياسات الماليه والعدالة المكانية ومدي فاعليه

السياسه الماليه في تحسين اوضاع العدالة المكانية ومدي ملائمه المخصصات الماليه الموجهه للمحافظات مع إحتياجات تلك المحافظات وانعكاس ذلك علي مؤشرات العدالة المكانية .

أهداف البحث:

١. دراسة مدي تطور عداله توزيع الاستثمارات في التعليم والصحه علي مستوي المحافظات.
٢. دراسة مدي عدالة توزيع فرص العمل المتاحه ومعدلات الفقر والبطاله علي مستوي المحافظات.
٣. دراسة مدي عدالة توزيع الخدمات العامه المثمثله في (الشبكه العامه للمياه – الشبكه العامه للصرف الصحي – الشبكه العامه للكهرباء) علي مستوي المحافظات.
٤. كيفية رفع كفاءه الإنفاق العام لتحسين أوضاع العدالة المكانية .

فروض البحث:

يؤثر التوزيع غيرعادل للموارد والاستثمارات سلبيا على تحقيق العدالة المكانية.

حدود البحث:

الحدود المكانية:

يركز البحث فى حدوده المكانية على جمهورية مصر العربية وخاصه الجزء التطبيقى علي محافظات مصر.

الحدود الزمنية:

تتمثل فى الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٧) نظرا لان الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) تعتبر فترة استقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ثم تلتها الفترة (٢٠١١-٢٠١٧) التي تضمنت ثورتين وهما ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١و٣٠ يونيو ٢٠١٣ لدراسة مدي تطور اوضاع العدالة المكانية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧) .

الدراسات السابقة:

1) Donchen and Stefan Norgaard. (June 2016) : Challenging in equality at the edge of change: Spatial inequality equitable development and urban- rural linkages, Territorial cohesion for Development working group.

تقوم هذه الدراسه على :ان هناك فجوة فى العالم بين الريف والحضر حيث يعاني الريف من ارتفاع فى معدلات الفقروتدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالحضر ولعلاج هذه الفجوة يتجه العالم إلى الحلول التقليدية المتمثلة فى علاج الفقر دون ايجاد حل لخلق الترابط والتواصل بين الريف والحضر ولذلك تتجه هذه الورقة إلى محاولة دراسة برنامج للتوزيع العادل للموارد والخدمات بين جميع محافظات الدولة الواحده دون التركيز على (جزء دون الاخر) لانتاج أكثر انصافا وإيجاد نهج أكثر تطورا إقتصاديا وإجتماعيا.

وقد توصلت هذه الدراسه إلي مايلي :

١- لا يمكن علاج التنمية الحضرية والريفية دون النظر إلى الأقطاب الجغرافية والفوارق المكانية داخل الدولة الواحدة.

٢- ان عمليه التحضر (بالنسبة لتدفقات رؤوس الأموال والهجرة والموارد الطبيعة) لا ينظر إليها كبرنامج موجه إلى الحضر أو الريف ولكن ينظر إليها كعملية واحدة تشمل جميع أقطاب الدولة ومحافظاتها.

٣- ركزت هذه الدراسة على: ان الربط بين المناطق الحضرية والريفية يتطلب التركيز على المناطق على حافة التغيير، مثل المناطق شبة الحضرية والقرى وذلك سيؤدي إلى ان تستفيذ من التحضر الشامل والتخطيط الحضرى الذى يسمح بتنوع أكثر انصافا للتنمية بالوصول لجميع المواطنين وتحقيق المساواه المكانية .

2) Reem Abdelhaliem, Ayman Amin and Ragbdaa Eissa (2015). Composite Indicator to Measure Mutti dimensional Spatial Inequality in Cairo. Iakween Integrated

Community Development.

تقوم هذه الدراسه على : بناء مؤشرات مركبة يمكن قياس أبعادها النقدية وغير النقدية من عدم المساواة المكانية بالتطبيق على مصر ومحافظاتها بما فى ذلك (الدخل– الصحة– التعليم) والوصول إلى المرافق الأساسية كالكهرباء ، الإتصالات ، المياه وغيرها

ويتمثل الهدف الرئيسى منها فى بناء اثنين من المؤشرات المركبة لقياس:

الأول: مدى توافر الخدمات العامة.

الثانى : الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

ذلك يهدف لقياس مدي التفاوات في عدم المساواه المكانية بين أحياء القاهره .

وقد أظهرت هذه الورقه اهمية المتغيرات المؤثره على توزيع وفاعلية الانفاق العام بالإضافة إلى تحديد قواعد ومعايير لتخصيص الموارد على اساس الاحتياجات.

3) Ravi kanbur, http://kanbur.dyson.cornell.ed. (2 September 2013): "Globalization and Inequality".

تركز هذه الدراسه على : عدم المساواة فى الدول النامية خاصه فى الدخل والانفاق العام والاستهلاكى والتى لها دور فى التأثير علي تحقيق العدالة المكانية.

بالإضافة إلى ان هذه الدراسه توضح العلاقه بين العولمة والمساواة فى توزيع الدخل وتحقيق العدالة.

وقد توصلت هذه الدراسه إلي :

نسب العولمة وعدم المساواة تتناسب طرديا مع بعضهم البعض وفى تزايد كبير خاصه فى الأونة الأخيرة مما يتطلب استخدام سياسات بديله والإستعانة بمصادر خارجية لتقليل نسب عدم المساواة.

4) Mohamed kriaa, Slimdriss and Zouhour Karray (1/10/2011): "Inequality an spatial disparities in Tunision".

تتناول هذه الدراسه تحليل للفوراق المكانية من " فرد " من نفس المدينة " وفرد" من مدن مختلفة من خلال حساب مؤشر مركب للعدالة المكانية ونحدد من خلالها مصادر الفوراق المكانية من حيث الرفاه ، وتتناول هذه الدراسة دورسياسات التنمية الإقليمية فى الحد من الفوراق المكانية ويتركز النقاش على عدم المساواة المكانية وعلاقتها بالأبعاد الاقتصادية وعدم الإعتماد على الدخل فقط كمؤشر للرفاه وضروره اعطاء اولوية لسياسات النمو المتبعة من قبل الدولة مثل السياسات المتعلقة بالتعليم والصحة والحصول على الاحتياجات الأساسية (الماء والكهرباء والمعلومات و...).

وقد توصلت هذه الدراسه إلى:

١– اثر التباينات المكانية علي الافراد والتى تمثل مؤشر مركب للرفاهه التي تؤدي إلي تحقيق العدالة المكانية.

٢– استخدام بعض من نماذج الاقتصاد القياسى لتحليل أثر بعض المتغيرات التى تتعلق بالانفتاح الاقتصادى وسياسات التنمية وقد أظهرت النتائج ان الانفتاح الاقتصادى سببا هاما للتباينات وعدم العدالة المكانية .

5) Jean- paul Faguet, Mahvish Shami (21 July 2008) " Fiscal policy and spatial Inequality in latin American and Beyond" .

تقوم هذه الدراسه علي : الروابط بين عدم المساواة المكانية والسياسة المالية وهدفها الرئيسى هو امكانية استخدام السياسة المالية لاعادة توزيع الموارد بطريقة تؤدى إلى التقليل من عدم المساواة ، لان السياسة المالية من أقوى الأدوات المكافحة للأثار السيئة الناتجه عن غياب العدالة المكانية وقد اتُخذت أمريكا اللاتينية نموذج.

وقد توصلت هذه الدراسه إلي:

١– ارتفاع نسبة عدم المساواة المكانية فى أمريكا اللاتينيه عمل على اعاقة عملية النمو الاقتصادى وافساد التقدم التكنولوجى فى المنطقة ذلك مع تطبيق ادوات السياسة المالية مما ادي إلى تحقيق نتائج غير مرجوة نتيجه التطبيق

الخاطئ.

٢- بالتطبيق على بلاد المكسيك والبرازيل وبوليفيا تم استخدام سياسات مالية لمعالجة ومكافحة عدم المساواة ادى ذلك لنتائج غير مرجوه بسبب ان البرامج المتبعة للسياسات أصبحت مسيسه وفى نفس الوقت تم إهدارالموارد بشكل كبير.

6) Spatial Inequality and Economic Development (8/2007) theories, Facts and Policies.

تقوم هذه الدراسه علي : دراسة الأدبيات النظرية والتجريبية على عدم المساواة المكانية للوصول إلى الأسباب الحقيقة لغياب العدالة المكانية ويفرق دور السياسات الاقتصادية التى إتبعتها الدولة فى التخفيف من حدة عدم المساواة.

وقد توصلت الدراسة إلى ان :

١- هناك سببين يستند إليهم غياب العدالة المكانية يتمثل الأول فى تغيرات الطبيعة المتمثلة فى حجم الموارد المتاحة داخل الدولة.

٢- يوجد اختلال اقليمي حاد فى الحظوظ الاقتصادية للمناطق المختلفة ادي إلي حدوث الانقسامات السياسة والفوارق المكانية وذلك يفرض تكاليف اجتماعية مرتفعه .

٣- تختلف انماط التنمية فى العديد من الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة.

7) Linda Labao- Rogelia saen (2002): Spatial inequality and diversity as an Emerging Research Area.

تقوم هذه الدراسه علي : استعراض طرق علاج عدم المساواة المكانية بالتركيز على تجربة الريف وكيف ان للريف دور كبير فى تفاقم ظاهره عدم المساواة المكانية ذلك بالمقارنة مع مناهج المدارس الأخري للفكر الاقتصادي .

وقد توصلت هذه الدراسه إلى:

١- همية عدم المساواة فى توزيع الدخل ومعدلات الفقر ومدي غياب العدالة المكانية.

٢- اهمية توزيع الموارد بشكل منصف بين الحضر والريف .

إسهام الدراسة:

تاتى أوجه الأختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة فيما يلى:

١- قياس حجم العدالة المكانية فى مصر بالتطبيق على محافظات مصر.

٢- كيفية رفع كفاءة الانفاق العام لتحقيق العدالة المكانية.